تأنيث اليد العاملة المهاجرة المنطلقة من بلدان المغرب العربي

Feminization of migrant labor from the Maghreb countries

كيم صبيحة
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم(الجزائر)
kimesabiha@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/06/15 تاريخ القبول: 2021/04/26 تاريخ النشر: 2021/08/01

ملخص:
تهدف هذه الورقة للكشف عن ظاهرة تأنيث اليد العمالة المهاجرة ببلدان المغرب العربي، وإظهار مميزاتها لإنخراطها بالمجالات الخدماتية بالدول المستقبلة، مما يفتح النقاش لعلاقة النوع بتقسيم العمل وأيضا حول ما تتعرض له المهاجرة من ظروف مهنية صعبة تحيلها إلى حالة من الضعف والهشاشة والعنف، ومدى تأثيرها بالبنية الإقتصادية والإجتماعية بالبلد الأصلي.
ولايسعنا في الأخير، إلا تقديم الوضعية التي تمر بها النساء العاملات في خضم الأزمة الصحية العالمية - جائحة فيروس كورونا المستجد-، الذي لم يترك لهن مجال للخيار بين الجوع والعدوى أمام تجميد الإقتصاد الأوروبي.

كلمات مفتاحية:
المهاجرة، العمالة، بلد الأصلي، المغرب العربي، القطاع الخدماتي، العمل غير نظامي.

Abstract:

This paper aims at revealing the phenomenon of feminization of the immigrant labor in the Arab Maghreb countries, and showing its advantages by using the service fields in the receiving countries. This opens the debate on the gender-related division of labor and also about the difficult occupational conditions that make it vulnerable, fragile, violent and influential in the country's economic and social structure.

We can only finally offer the status of working women in the midst of the global health crisis - the pandemic of the new Corona virus - which has left them no choice between hunger and infection in order to freeze the European economy.

Keywords: migrat, employment, country of origin, Arab Maghreb, service sector, informal work.

1. مقدمة :

شهدت المنطقة المغاربية مراحل متعاقبة للهجرة، ففي المرحلة الأولى كان الإستعمار المحرك الأساسي للهجرة القسرية التي تعرض لها شعوبها، ثم تحولت الهجرة إلى تدفق مهم لليد العاملة نحو الدول الأوروبية بفعل النظام الصناعي الذي فجر الحاجة الماسة لهؤلاء المهاجرين ومهاراتهم بسوق العمل من بلدان المُسْتَعْمَرَاتْ بشمال إفريقيا إلى بلد المُسْتَعمِر فرنسا. إذ تعد الهجرة بين المستعمرات ومنها إلى الدول المستعمرة، أحد شروط إنطلاق هجرات جديدة كما وضحه ياسر صالح حسن[1] وأطلق عليه "الهجرة المعاكسة من المُسْتعمرات نحو المِتْرُوبُولَات الأوروبية"، ويضيف أن إقدام النظام الرأسمالي على تحطيم حدوده الوطنية عن طريق الاستعمار أطلق صيرورة إزالة الطابع الوطني عن قوة العمل. وأرسى بذلك أسس انبثاق مجال لسوق العمل، والتي نبع عنها آثار حاسمة على المدى البعيد. ومن نتائجها تجلياته بالعصر الحالي، كاستمرار اتجاه الهجرة العُمالية حتى بعد الاستقلال نحو هذه الدول خاصة خلال السنوات الستينات وما بعدها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، شكلت العمالة الجزائرية 18 % والمغربية 17.4 % والتونسية 13.3 % التي التحقت بفرنسا عام 1973.

أصبحت اليوم هجرة العمال النظامية أو غير النظامية، مرتبطة بسوق العمل لنظام الاقتصاد العالمي الذي انجر عنه جذب الأيدي العاملة من جميع أقطار الدول النامية نحو الدول المتقدمة، وأعطى فرصة حقيقية للكثير من الفئات العاطلة لإيجاد عمل حقيقي وأفضل من الأعمال المتاحة في بلدانهم، فيتوجهون بدون تردد للضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، بحثا عن سبل أخرى للعيش.

في نفس السياق أسهم ارتفاع عدد السكان في سن العمل بالدول المغرب العربي، وعجز هذه الأخيرة على استيعاب الأعداد المعتبرة من الوافدين إلى سوق العمل سنويا بسبب سياسات التشغيل الفاشلة التي لا تتناسب مع متطلبات القطاعات المختلفة، أدى بشكل مباشر إلى دفع الكثير من الشباب أخذ قرار بشأن الهجرة متطلعين إلى أعمال تناسب مهاراتهم خاصة بأوروبا.

رغم تضييق خناق دول الإتحاد الأوروبي لتحرك الأشخاص، ووضع سياسات الهجرة لغلق الحدود، كفرض نظام تأشيرة السفر التي دخلت التنفيذ منذ سنوات الثمانينات للدول الإفريقية، قدر عدد العمال الذين إستقروا بفرنسا أكثر من مئتان ألف بسنة 1984، وكانت العمالة الجزائرية تشكل أعلى نسبة من

[1] صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية: الأبستمولوجيا – الأنطولوجيا – الأكسيولوجيا، دار الرواد للطباعة والتوزيع المحدودة، بغداد، 2006، ص 279.

العمالة المهاجرة من المغرب العربي، قدرت بـ 54,4 % وتليها المغرب 33,8 %، ثم تونس 11,7%[2]. وفي هذا السياق، يتخذ سوق العمل طابعا نسائيا في جميع أنحاء العالم، وحتى عند النساء المهاجرات 34 % بعام 1993 و40 % بعام 2003[3]، فالمرأة المهاجرة تسعى بشكل متزايد الدخول في عالم العمل، حيث تتمثل الوظيفة عامل محوري لمشروع هجرتها المستقل.

تكتسي مؤخرا دراسة الهجرة العمالية أهمية من قبل الكثير من الباحثين بالمغرب العربي والمنظمات الدولية، نظرا لطابعها التاريخي وحجمها المعتبر وتحولاتها الطارئة، وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة التنموية منها، حتى السياسية بالضفتين. لكن يبقى مصدر المعلومات غير كافي لاستيعاب تطورات اليد العاملة النسوية للمهاجرات من المغرب العربي (النظامي-غير نظامي). ولقلة المصادر ارتأينا معالجة هذا الموضوع في ورقتنا، مستعينين بالمنهج الإحصائي المقارن للوصول إلى نتائج علمية قيمة، يمكن أن تدرج إلى مجال الدراسات والأبحاث الأكاديمية.

نحاول تقديم لمحة عن حالة المهاجرات العاملات من بلدان المغرب العربي بسوق العمل للدول الأوروبية، مركزين على الملامح الرئيسية لمشاركة المرأة كيد عاملة مهاجرة بالقطاع الخدماتي المنزلي والقطاع التجاري، وأخذ بعين الاعتبار المناطق الهجرة الحديثة. ولا يسعنا إلا البحث عن خصوصية ظاهرة تأنيث اليد العاملة ببلدان المغرب العربي نحو دول الإتحاد الأوروبي ومدى تأثير هذه الأخيرة في البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية لدى بلد المنشأ. وإستعنا ببعض حالات التي قمنا بدراستها في إطار نيل شهادة الدكتوراه[4] والتي توحي بالشروط المهنية التي تتخبط بها النساء عند تواجدها على أراضي الدول الأوروبية كفرنسا وإسبانيا.

2. الهجرة المنطلقة من بلدان المغرب العربي :

[2] هاشم نعمة فياض، إفريقيا : دراسة في حركات الهجرة السكانية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ليبيا ، 1992، ص 109.

[3] Ville, J. L. ,Etude migration féminine entre lespays MEDA et l'UE, projet regional EUROMED MIGRATION II, 2012, p174.

[4] كيم صبيحة، مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري، دراسة سوسيولوجية عن الحراقات، *رسالة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، غير منشورة*، جامعة وهران2، الجزائر، ماي-2014.

إستعرنا مصطلح التأنيث من مصدر الدراسات الأجنبية التي اطلقت عبارة تأنيث الهجرة حيث شكلت الإناث نسبة عالية من مجموع المهاجرين الدوليين لفترة طويلة من الزمن. ففي عام 1960، كانت الإناث يُشكلن 47 من كل 100 مهاجر (47 %) يقيمون في بلد أجنبي، وفي عام 2000، شكّلت النساء حوالي نسبة 49 % من جميع المهاجرين الدوليين[5]. وعلى الرغم من أن هذه الإحصاءات تعزز استخدام مصطلح تأنيث الهجرة، فقد كان هناك بالفعل نسبة عالية جدًا من العاملات المهاجرات. فحسب تقدير البنك الدولي أن هناك نحو ثلاثة وسبعون (73) مليون مهاجر من البلدان النامية يعيشون في البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي عادة ما تكون من البلدان مرتفعة الدخل، فيكون نصف هؤلاء المهاجرين من الإناث والمبينة بالجدول الموالي01.

الجدول 1: توزيع المهاجرات من بلدان المغرب العربي 1990-2013[6]

السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (%)	المهاجرات (%)	ترتيب بلدان و أقاليم المقصد الخمسة الأولى
الجزائر				
1990	921.909	3,5	43,6	فرنسا، المغرب، إسرائيل[7]، تونس، إسبانيا، إيطاليا
2000	1.039.439	3,3	44,6	فرنسا، إسرائيل، كندا، إسبانيا، المغرب
2010	1.657.306	4,5	45,1	فرنسا، إسبانيا، إسرائيل، كندا، المملكة المتحدة
2013	1.716.202	4,5	48,7	فرنسا، إسبانيا، إسرائيل، كندا، إيطاليا

[5] Hania Zlotnik ,The Global Dimensions of Female Migration, March 1, 2003,consulted at 03/06/2020. http://www.migrationpolicy.org/article/global-dimensions-female-migration

[6] United Nations, Department of Economic and Social AFFAIRS (DESA), Population Division, Trends in International Migration stock, 2013 revision, united nations database (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

[7] السكان اليهود في البلدان العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها.

المغرب				
1990	1.606.762	6,5	42,5	فرنسا ، إيطاليا، إسرائيل، بلجيكا، إسبانيا
2000	1.967.149	6,9	45,1	فرنسا، إسبانيا، إسرائيل، كندا، إيطاليا
2010	2.702.722	8,5	44,7	فرنسا، إسبانيا ، إيطاليا، هولندا، إسرائيل
2013	2.854.502	8,6	45,2	فرنسا، إسبانيا ، إيطاليا، هولندا، إسرائيل
تونس				
1990	463.212	5,7	39,5	فرنسا ، إيطاليا، إسرائيل، ألمانيا، المملكة العربية السعودية
2000	486.881	5,1	41,7	فرنسا ، إيطاليا، إسرائيل، ألمانيا، المملكة العربية السعودية
2010	410.589	5,5	42,0	فرنسا ، إيطاليا، ألمانيا،إسرائيل، المملكة العربية السعودية
2013	612.643	5,9	41,4	فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا، إسرائيل، المملكة العربية السعودية

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، الاتجاهات في مخزون الهجرة الدولية، عام 2013.

نلاحظ تسجيل زيادة للهجرة من دول المغرب العربي، حيث بلغت نسبة 5,1 % سنة 1990، مقابل 6,1 % بسنة 2013. الأكثر وضوحا هو تواجد مجموع المهاجرين في أوروبا خاصة فرنسا 49 % (2.702.348 مهاجر) ثم تليها اسبانيا 15 % (808.464 ألف مهاجرا)، إيطاليا 11 % (603.925 مهاجر). ويشكل المهاجرون من دول المغرب العربي أعلى نسبة من مجموع السكان 8,6 % سنة 2013، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد المغرب، إذ بلغ عدد المهاجرين منها 1.716.202 في عام 2013، أي قرابة 4,5 % من مجموع السكان[8] (حسب الجدول1). فتربط دول المغرب العربي –شمال إفريقيا- صلات تاريخية وثقافية ثنائية القائمة بين بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي دورا هما في التأثير على أنماط الهجرة وأهمها هجرة العمالة، وكمثال حي على ذلك 90% من المهاجرين الجزائريين

[8] لاسي ويليام سوينغ، و ريم خلف. (2015). تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 : الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. لبنان: الأمم المتحدة الإسكو، المنظمة العالمية للهجرة، ص53.

يقيمون بفرنسا وهذه العوامل تشجع بشكل مباشر اتجاه الجزائريين نحو فرنسا أكثر من الدول الأخرى، ونفس النموذج يقع على المغرب وإسبانيا.

إستطاعت النساء الإنضمام لحراك الهجرة الذكوري، وأن تجعل لنفسها مكانا لا يستهان به، حيث بلغت نسبتهن 44,9% وهو ما يقارب النصف من بلدان المغرب العربي بعام 2013، وهو ما يتماشى مع نظرية تطور حركة الهجرة الأنثوية بالعالم. وهي أعلى نسبة بين مجموع البلدان، وقد ارتفعت من 42,7 % من مجموع المهاجرين في عام 2013، علما أن هذه النسبة مستمرة بالإرتفاع منذ سنوات التسعينات. فهذا يفسر بشكل مباشر تطور حراك الهجرة النسوية المغاربية، كما نلاحظه بالجدول 01. وهذه الدفعة الهامة للمهاجرات من بلدان المغرب العربي كانت تحت تشجيع قوانين الهجرة التي سهلت انتقال النساء للضفة الأخرى تحت أنماط مختلفة، كلم شمل الأسرة "التجمع العائلي"الذي سمح للكثير منهن الإلتحاق بأزواجهن أو أسرهن والدخول للدول الأوروبية، ثم تطور الحراك لفئات أخرى مثل حصول الطالبات على منح دراسية بالخارج، وهجرة الكفاءات في إطار اتفاقيات دولية مما سمح لهجرة كفاءات نسوية، كالطبيبات والمهندسات... إلخ.

3. تأنيث اليد العاملة المهاجرة :

نلاحظ بالسنوات الأخيرة، السياسة التشجيعية على الهجرة واللجوء للإتحاد الأوروبي، عبر نموذج الهجرة الاختيارية التي تعمل على تنظيم الهجرة المهنية حسب أولوياتها واحتياجاتها ، وقدراتها في كل دولة من دول الأعضاء. والعمل على تعزيز اندماج رعايا الدول بتوفير لهم كل التسهيلات الإدارية، خاصة إقامة العاملين ذوي المهارات العالية. وعلى إثر هذا، تشكل تنوع فئات المهاجرين حسب تعدد أصناف هجرة العمل وتعدد العاملين المعنيين، وهنا يظهر تعدد فئات النساء المهاجرات، وهي تتميز بأربع أصناف[9] :

- المهاجرات المقيمات والوافدات في إطار لم الشمل الأسري، واللاتي يقمن بشكل دائم في البلد المستقبل.
- المهاجرات اللاتي وصلن بمفردهن، وإخترن في النهاية الإقامة الدائمة ببلد الإستقبال. ويختلف نوع النشاط الذي تؤديه كل مجموعة حسب اختلاف الأجيال والبلد المهاجر إليه.

[9] Ville, J. L., op cit, p144.

- المهاجرات الموسميات، ويعتبر العمل الموسمي شكلا خاصا لهجرة العمل. واللاتي يشكلن خلاله يد عاملة مهمة بعدة قطاعات منها الزراعة والسياحة والخدمات (تربية الأطفال، رعاية المرضى، منظفة بالمنازل)، وتدوم هذه الفترة من ثلاثة أشهر إلى سنتين، قابلة للتجديد
- المهاجرات المعلقات (عابرات للحدود)، وهن اللاتي يعملن ذهابا وإيابا بين بلد أجنبي وبلدهن الأصلي لأسباب إقتصادية بحتة.

تعمل المهاجرات في المهن المنزلية التي تعتبر جزءًا من قطاع العمل غير الرسمي حيث تفتقر في هذا العمل إلى درجة كبيرة من الرقابة والحماية التي تفرضها الحكومة. فترى الباحثة الإقتصادية لورديس بينيريا (Lourdes Beneria) [10]، أن الطلب على أعمال الرعاية بأوروبا في التسعينات وعام 2000 قد شجع الشباب اللاتينيين على الهجرة إلى بلدان مثل إسبانيا، من أجل توفير أعمال الرعاية للسكان المسنين فيها. وقد ارتفع الطلب على هؤلاء العمال بسبب تزايد عدد النساء الأوروبيات اللاتي يتجهن للعمل في قطاع العمل الرسمي، تاركات ورائهن واجباتهن المنزلية منتظرة شغلها بواسطة نساء أخريات، ويكون أفضل خيار لهن هو توظيف العاملات المهاجرات في بيوتهن للقيام بهذه الأعمال بينما يذهبن لأعمالهن كل يوم.

يقودنا إندماج اليد العاملة المهاجرة لقطاعات محددة مسبقا لفتح الحوار حول تقسيم العمل من المنظور الجندر، العمل الإنجازي أو المنتج الذي يشير إلى العمل الذي ينجز داخل المنزل أو العمل الخاص، وهو ما يساعد على استدامة واستقرار الأوضاع المعيشية الأسرية مثل (التنظيف والطبخ ورعاية الأطفال والتربية، وما إلى ذلك)، لازال مخصص للمهاجرات من مناطق مختلفة (اللاتينيات، المغاربيات، الفيليبنيات...)[11] كنتيجة لنظام إقتصاد العالمي، وعادة ما تقوم المرأة بعملها المنتج والفعال في مجالات الرعاية أو ما يطلق عليه بالقطاع الخدماتي المنزلي، حيث أن الخطابات المهيمنة الشائعة بين الجنسين تترابط في جميع أيديولوجيات العمل، فإن العمل المنزلي يعتبر -تاريخيًا- جزءًا طبيعيًا من واجبات المرأة

[10] Benería, Lourdes, The crisis of care, international migration, and public policy, feminist economics, July 2008, n°14 (3), p 15.

[11] Sassen, Saskia. "Restructuration économique mondiale et femmes migrantes : nouveaux espaces stratégiques de transformation des rapports et identités de genre", in Christine Verschuur et Fenneke Reysoo, Genre, nouvelle division internationale du travail et migrations, Cahiers Genre et Développement, n°5, Genève, Paris : EFI/AFED, L'Harmattan, 2005, p107.

وهويتها الأنثوية. على هذا النحو، اعتبرت العمالة المؤنثة عادة "غير مؤهلة" أو ليست بحاجة إلى مؤهل علمي مرتفع لأنها لا تحتاج لمهارات خاصة، فهي مرتبطة ارتباط وثيق بالدور الطبيعي الذي تمارسه المرأة طوال حياتها.

ومن منظور آخر تشير نوال سعداوي[12] إلى الإستغلال الجنسي الإقتصادي العنصري كوجه آخر لتراكم الرأس المال، وهذا بزيادة إستغلال المؤسسات الرأسمالية لعمل النساء والمهاجرين وحتى الأطفال، وأرباح التجارة بالجنس وأجساد النساء وتجارة الرقيق الأبيض. وهذا كله يكشف مأساة الهجرة النسوية وبشاعة الرأسمالية للقرن الواحد والعشرين مما يطلق عليه الإستعباد الحديث. و يرفع قابلية سوء معاملة اليد العاملة المهاجرة هو انخراطها بالقطاع العمل الغير رسمي، مما يسقط أدنى حقوقهن ويضعهن بوضعية هشة التي يستغلها أرباب العمل بالدول المستقبلة.

4. تطورنموذج المغرب العربي :

رافقت المرأة في الماضي أزواجهن بفضل حركة هجرة التجمع العائلي، فيمثل الأزواج اليد العاملة الذكورية محضة بأوروبا خاصة بين الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم إلتحقت بدورها المرأة حركة الهجرة ومجال العمل بشكل تدريجي. في الوقت الحاضر، بسبب تزايد طلب يد العاملة الأجنبية ذات خبرة مهنية " care" بالعالم، أدى أكثر فأكثر عمل النساء برعاية الأسر وتربية الأطفال والمسنين والمرضى بالدول المتقدمة.

بدأت السمات الأولى لتأنيث الهجرة في سنة 1938 بالجزائر، ثم زادت مرئيتها بفضل الهجرة العائلية بسنوات الخمسينات والستينات تزامنا مع فترة الاستقلال، وما نجم عنها من تغيرات وتحولات مأساوية قد ساهمت في تبرير هجرة الفاعلين المنتمين للمجتمع الريفي حيث قدرت العائلات المهاجرة بـ 100.000 ألف عائلة[13]. حسب الإحصائيات التي توصلنا إليها رغم ندرتها، أعلن المعهد الوطني أن حوالي 5000 آلاف عامل متواجد بمنطقة شمال فرنسا Nord-Pas-de-Calais حيث قدرت نسبة 2 % من العاملات المهاجرات في سنة 1946 [14]. وتضيف ماركلينق أوديل Merckling Odile [15] أن عدد الجزائريات

---

[12] نوال السعداوي، تأملات في السياسة والمرأة ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع _ مصر، 2015، ص 82.

[13] Sayad Abdelmalek, *La double absence, des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*, Éditions du Seuil, 1999, p 96.

[14] Ibid, p 10.

[15] Merckling Odile, *Emploi, migration et genre des années 1950 au années 1990*, l'Harmattan, Paris, 2003, p 26.

المتواجدات سنة 1954 قدر بـ 6,5 % و تليها سنة 1968 تقدر بـ 26,7 % . وهذا ما يفسر تأخر إنضمام نساء المغرب العربي بعملية النشاط المهني مقارنة بالنساء من الجنسيات أخرى، حيث لم تتوقف القيود الثقافية من حرمان المرأة من الإلتحاق لسوق العمل حتى بدول الإستقبال، حيث يدل هذا على عدم قدرة الزوج على تحمل مسؤولياته بوصفه رب الأسرة.

البروز الفعلي لطابع التأنيث على التعدادات النسائية النشطة من المغرب العربي لم يظهر إلا منذ الأعوام التسعينات 1990[16]. إذ بعد الدخول والتكيف المتزايد للمهاجرات في النظام الإنتاجي لدول الاستقبال وكذلك دخول فتيات شابات متعلمات في سوق العمل وتمتعهن بالتأهيل اللازم لشغل مناصب عليا. أصبح النشاط المهني للنساء المهاجرات من دول المغرب العربي " أمر مفروض وليس خيار"، وأصبح الاستثناء هو بقاء النساء بالمنزل والعزوف من الالتحاق إلى سوق العمل، وشمل هذا كل الحالات بدون استثناء، المتزوجات، العازبات، المطلقات، الأرامل. يرافق هذا التطور وضع المرأة في دول المنشأ والتحضر، التعليم، وهي تقدم مشاركتها في عالم العمل قبل هجرتهن.

بفضل سهولة انخراط المرأة المهاجرة لسوق العمل تدريجيا وتطور القوانين الفرنسية، فمنذ سنة 1984 بدأت تمنح الدول الأوروبية شهادة إقامة لمدة عشر سنوات ، والتي تعطي الحق للعمل بدون تحديد المدة، وأصبحت المرأة غير مجبرة لتقديم تصريح قبول العمل. وبفضل قانون RESEDA لسنة 1998، الذي تمنح شهادة الإقامة بالنسبة لفئة الحياة الخاصة والعائلية، ولهذا أصبحت النساء وحتى التي رافقت زوجها، تتخذ قرار الانضمام بسرعة لسوق العمل، بسبب ضعف الدخل الأسري وهشاشة الوضعية المهنية للزوج[17]. وإذا قارنا حركة الهجرة القديمة ومشاركة المرأة بسوق العمل للجيل الأول فهي منخفضة (15 %) بالنسبة لمشاركة النساء الأصليات اللواتي يتمتعن بصفات اجتماعية وديمغرافية مشابهة. أما حديثا اتسمت حركة الهجرة نحو بلدان جديدة من قارات مختلفة (آسيا، أمريكا...)، حيث سيطر العمل كدافع للهجرة (الظاهر أو الخفي) كنتيجة حتمية لقرار الهجرة. وهذا يؤكد أن النساء المهاجرات يواجهن نمطا وعالما جديدا للعمل، ويحاولن التعامل معه من خلال قدراتهن الثقافية والتعليمية والانضمام إلى قطاعات مختلفة عن التي كانت تشتغل بها ببلدها الأصلي.

---

[16] Ville, J. L., op cit, p176-75.

[17]Merckling Odile, Femmes de l'immigration dans le travail précaire, L'harmattan, Paris, 2011, p 46.

ومن هنا نريد تشخيص مساهمة النساء المهاجرات بلدان المغرب العربي في مجال العمل ببعض البلدان الأوروبية حسب المعلومات التي تعلن عنها بعض التقارير الدولية، التي تتضح في الجدول 2 التالي :

جدول 2 : يبين توزيع معدلات نشاط نساء بلدان المغرب العربي في فرنسا حسب الفئات العمرية في عام 1990

الفئة العمرية	الجزائريات (%)	المغربيات (%)	تونسيات (%)	مجموع المغرب العربي %	مجموع فرنسا
19-15 سنة	7,5	7,3	6,5	7,3	9
24-20 سنة	51	49,4	41,5	49	59,8
29-25 سنة	57,2	41,8	44,7	49,2	80
30 -34 سنة	50,3	28,9	33,0	38,6	76,2
39-35 سنة	36,3	28,0	33,4	32,7	75,5
44-40 سنة	29,3	28,9	32,6	29,6	75,6
49-45 سنة	26,3	26,5	35,7	27,3	71,6

المصدر: يوروميد للهجرة 2 ، 2009.

نلاحظ حسب مخرجات الجدول2، أن الجزائريات هن الأكثر إندماجا، خاصة في الفئات العمرية ما بين 20 إلى 39 سنة، وتليها التونسيات ذات الفئة ما بين 20 إلى 34 سنة وبالمرتبة الأخيرة المغربيات مابين 20 إلى 29 سنة. والملاحظ أن أعلى المعدلات تتمثل بالنساء الأكثر شبابا وكلما تقدمت النسوة بالسن تراجع إنخراطها بسوق العمل لإعتبارات كثيرة، كالقدرة الجسدية، الإهتمام بتربية الأطفال، وضعف المؤهل التعليمي.

لقد أصبح للنشاط المهني بعدا هاما في حياة النساء من الجيل الجديد، حيث لم يعد عمل المرأة أمرا ممنوعا بل من ضروريات الحياة الحديثة، و لاسيما أن الغرض من تعليم و تأهيل الفتيات لم يعد مصاهرة أسرة جيدة عن طريق الزواج بل أن يصبحن مستقلات إقتصاديا عن الوالدين و عن الزوج.

تعد معدلات مشاركة المهاجرات في القوى العاملة عالية بشكل كبير بدول الهجرة الجديدة مثل إيطاليا و إسبانيا، حيث أن النساء المهاجرات في متوسط العمر أصغر سنا ولديهن خبرة عمل اكتسبنها في بلادهن الأصل. يتميزن بتفاوت مستويات التعليمية وباستقلالية ذاتية و يستنتج بأن الشابات والعازبات والأرامل والمطلقات لا يهاجرن إلا من أجل العمل تحت تأثير الطلب المتزايد لسوق العمالة الأجنبية في قطاعات النشاط الرسمي و غير الرسمي، الذي خلق ديناميكية هجرة تشمل أعضاء اجتماعيين جدد منهم المهاجرات.

قد أدى تعليم الفتيات ونجاحهن الدراسي وطول مدة الهجرة إلى الاتجاه نحو أنواع من الأنشطة الجديدة مثل الخدمات التجارية و الإدارة و التدريس و إدارة المشاريع أو الخدمات المجتمعية والأنشطة الثقافية. ففي فرنسا، تضاعف عدد المهاجرات صاحبات المشاريع بين الفترتين 1982 و1990 من 6.532 إلى 14.109، وهي تخص بشكل أساسي بخدمات المطاعم والفنادق والحرف كالحلاقة، محلات الملابس وتجارة التجزئة و لاسيما في القطاع غير الرسمي[18].

يعد القطاع غير الرسمي المقصد الحتمي للمهاجرات غير شرعيات خاصة الغير حاملة للوثائق واللاجئة، إذ ليس لها الحق بالعمل في فترة دراسة ملفها، والبعض منهن ليس لديهن أدنى مصدر للعيش فتتجه إلى العمل غير الرسمي، فهو المصدر المادي الوحيد.

قد سمحت هذه القطاعات خلق مرونة بسوق العمل، فتصبح اليد العاملة المهاجرة متعددة المهن، فهي قادرة للإنتقال مثلا من مهنة التنظيف إلى رعاية المرضى، أو مساعدة بتربية الأطفال، ومؤخرا نشهد انخراط الكثير من النساء بالقطاع الفلاحي الموسمي والذي كشفت عن أهميته الباحثة عراب شادية بكتابها.

نستطيع تقدير أهمية إسهام المرأة المهاجرة بسوق العمل بالمقام الأول، كما تشرحه صباح الشايب[19]. أن تحليل التغيرات النوعية التي تحدث بقطاعات عمل المرأة المهاجرة ليس هامشيا على الإطلاق، بل تشارك بآليات إعادة إنتاج النظام أو تحويل مسار سوق العمل، فيبدو أنهم فضاء تجريبي لمرونة سوق العمل والتنبأ للتغيرات التي ستطرأ على سوق العمل ومتطلباته.

لهذا أردنا من خلال بحثنا هذا التركيز على أهم القطاعات المتواجدة فيه المهاجرة وهو القطاع الخدماتي المنزلي والقطاع التجاري الدولي.

1.4. القطاع الخدماتي المنزلي :

[18] Bakalti, Souad, Femmes méditerranéennes dans les migrations internationales : le cas de la France, in : CHAREF, Mohamed (coordonné par) 'Les migrations au féminin'. Agadir, Sud Contact 2002, p42 .

[19] Sabah Chaïb, Femmes, migration et marché du travail en France , *Les cahiers du CEDREF*, 2004, n° 12 , p 231.

إن القطاع الخدماتي يندمج في صنف المهن المسماة " بالمهن النسوية "[20] المرتبطة دائما بالأدوار الممنوحة للمرأة في المجال البيتي، فالعمل المأجور أو الغير مأجور للنساء يسجل في استمرارية العمل داخل المنزل، فالخبرات المكتسبة قد تم نقلها عن طريق التنشئة الاجتماعية في إطار الشبكة النسوية.

وهذا يؤكد ملاحظة خياط ريتا بإعادة ظهور نفس الأدوار الاجتماعية للمرأة في التيار الهجرة وانتقال نفس البنيات إلى الضفة الأخرى، فيتخذ للمرأة دوران :

- **الدور الأول :** يبقى دور الزوجة مهيمن خاصة بهجرة لم شمل الأسرة، وتليها البنت – الأب المهاجر- .
- **الدور الثاني :** هي المرأة الخادمة (المنظفة) Femme de ménage، عندما وصلت لوحدها عبر حركة الهجرة المسماة " الهجرة النسوية الفردية " .

على غرار ما سبق ذكره، إلتصقت صورة سلبية بالهجرة النسوية الفردية ببلدان الإنطلاق للمغرب العربي. فالمهاجرة موصومة بإنخراطها بشبكة التجارة بالجنس، بسبب تمثلات أغلب الأفراد على أنه تتم هذه الهجرة خارج إطار الأسرة والعائلة. لكن العكس توصلنا له من خلال دراستنا[21] ، فنادرا ما تكون هجرتها في اطار الدعارة، إلا في حالة عدم إيجادها للعمل أو عدم قدرتها على العمل أو فقدانها لمكانتها في الهرم العائلي، و أغلبيتهن يجدن أنفسهن في قطيعة مع التوازن الإجتماعي و لهذا مرغمات على الدعارة، يعني القلة القليلة، لكن العامل الثقافي يغلب على ما هو متداول بمجتمعنا الأصل، ويصبح قاعدة تعمم على جميع المهاجرات التي تذهب لوحدها.

تلعب مكانة المرأة دورا هاما حسب ماركن أوديل[22] ، إذ اللواتي تزاولن الأعمال[23] لم يكن لديها نفس احترام المرأة المتزوجة الماكثة بالبيت، هذا الإحتقار كان سببه هو عدم وجود الزوج أو فقره أو عجزه الجسدي والذي دفعها للخروج من اجل العمل. تميزت هذه الفئة من النساء العاملات في المجال التقليدي هن سوى المهاجرات لوحدها العاملات اللواتي خرجن من بيوتهن ثم خرجن من وطنهن. وفي الأخير تستنتج بكتابها أن فترة بداية هجرة النساء الخادمات كانت تتزامن بسنوات الثمانينات، فيعتبرن فاعلات للتغيير بالمجتمع المغرب العربي، وليس المرأة الحاملة للشهادة الجامعية أو البرجوازية المثقفة لأنهن يتمسكن

---

[20] Merckling Odile, 2011, op cit, p 61.

[21] كيم صبيحة ، مرجع سابق، ص 233.

[22] Merckling Odile,2011, op cit, p 78-79.

[23] تحصر تلك الأعمال في الطيابات (الطباخات)، دلالات (البائعات في البيوت)، الغسالات (الأموات)، القابلات (الولادات في البيوت)، النقفات (المسؤولة في تنظيم الأعراس و الإحتفالات)، الطيابة (الحمام).

بالوطن والأرض، وأيضا للإمكانيات المتوفرة لهذه الطبقة الإجتماعية ويتمتعن بحياة سهلة و مليئة بالرفاهية.

أشار بوكليخة حسن رفيق[24] إلى إختلاف الجنسي بتقسيم العمل القائم بمجالات توظيف اليد العاملة المهاجرة، فتقليديا مجال الخدمات المباشر للخواص والعملاء للخدمات الطبية أو للخدمات الوظيفة العمومية يعتبر مجال مهم مخصص للعمل الأنثوي، ويعتبرها ديناميكية مهمة لأنثوية الهجرة بسبب فرص العمل المدعم بالخاصية الديموغرافية في بلدان الإستقبال، أين مساهمة المرأة هي الأكبر في المجالات الخدمات الخاصة. لهذا تتمركزن بنسبة 75 % من العاملات المهاجرات ذات الأصل الجزائري في فرنسا عام 2008 بـ خمسة عشر (15) صنف من العمل مقابل أربع مئة وسبعة وثمانون (487) للأصناف المهنية الموسعة. أما بالنسبة للأعمال التي يتجه إليها المهاجرين هي أكثر تنوعا والتي تشمل 150 صنف مهني، فالمجال المهني التي تعمل به المرأة يوحي بالخاصية الجندرية لنشاط المهاجرة[25].

نستطيع تحديد مجال عمل المهاجرة من بلدان المغرب العربي بخمسة أصناف مهنية وهي :

- منظفة.
- مربية مساعدة للاطفال بعائلة مستقبلة.
- مساعدة بيت، مساعدة منظفة.
- عاملة بالمنزل، التنظيف عند خواص.
- موظفة للخدمة في المستشفيات (قطاع خاص أو عمومي).

هذه المهن المخصصة للنساء عموما، إذ تتعلق باللواتي يحملن مؤهلات منخفضة وقدر بمعدل ثمانية سنوات من الدراسة، و هو أقل من معدل التأهيل لكل الفئات المهنية المختلفة في فرنسا وهو إحدى عشر ة سنة من الدراسة.

من خلال تقرير جون لوي فيل[26]، أن تشجيع العمل النسوي في قطاع الخدمات كان ضمن سياسة الهجرة الأوروبية، إذ ساهمت تلك الدول في تطوير الهجرة النسوية. ففي سنة 2005، تم تسوية خمسي تعداد الكلي للهجرة ما يقارب 700.000ألف مهاجرة بإسبانيا، وكان معظمهن يعملن في قطاع

[24] Bouklia-Hassane rafik, , « La féminisation de l'immigration d'origine Algérienne : un état de lieux », **CARIM**, 2011/20, p 16.

[25] Ibid, p 17.

[26] Ville, J. L., op cit, p182.

الخدماتي المنزلي، فهذه الإجراءات أعطت دفعة حقيقية بشأن قرار الهجرة عند المقبلات عليها ببلدان المغرب العربي، وأمل للكثير من المهاجرات الغير حاملة للوثائق والعاملة بالقطاع الخدماتي المنزلي –بشكل غير شرعي- لتسوية وضعيتها القانونية والمهنية والحصول على حقوقها المدنية.

إضافة إلى عامل تسييس حركة الهجرة النسوية، يوجد عامل إختلاف توجه المهاجرات الأوروبيات عن المهاجرات من بلدان المغرب العربي لقطاعات النشاط المهني، لميلهن نحو العمل الإداري، الذي يحتاج إلى مؤهل علمي عالي، والتخلي عن مهن البيع، الخدمات المنزلية والرعاية الصحية، المبينة بالجدول التالي :

جدول 3 : يبين مقارنة النشاط المهني للنساء الأصليات و اللو اتي ينحدرن من الدول الأخرى سنة 2005.

أنواع المهاجرات وقطاعات الأنشطة	النساء المهاجرات الأصليات من الإتحاد الأوروبي إجمالي 57%	النساء المهاجرات من الدول الأخرى إجمالي 65%
الخدمات الأساسية مهن المبيعات	%16	%25
مساعدات للأشخاص مقدمات للرعاية	%14	%18
موظفات المكاتب	%13	%9
مهنيات ملتحقات بمهن أخرى	%8	%6
العاملات بقطاع التعليم	%6	%6
عارضات بائعات ومروجات بضائع	%6	%5

المصدر: يوروميد للهجرة 2، 2009.

أمام أهمية هذا القطاع الخدماتي التي تندمج به المرأة المهاجرة ، تواجه ظروف مأساوية التي تعيشها النساء العاملات في المنازل و الظروف التعسفية، العنف من قبل من يقومون بتوظيفهم. على إثر

هذا، قامت لجنة الأمم المتحدة[27] في تقريرها حول حقوق الإنسانية للمهاجرين بوضع توصيات، وهي الحد من التبعية والخضوع التي تمنع النساء المهاجرات من تقديم شكوى إلى السلطات (خاصة إذا كانت غير حاملة للوثائق) ، و توفير حماية قانونية لعاملات المنازل و تطبيق الردع القانوني ضد إستغلال العمالة المهاجرة النسوية.

2.4.القطاع التجاري الدولي :

إنها حركة ذهاب و إياب تقوم بها النساء الشابات اللواتي يزاولون نشاطا مربحا من خلال التنقل الدولي، التي يطلق عليها بـ "هجرة العبور" . وتتميز مهاجرات بلدان المغرب العربي التي إنضمت إلى هذا النوع من الهجرة بممارستهن تجارة الشنطة عند عودتهن إلى بلدهن الأصل في فترة العطل بالسنوات الأولى للإقامتهن بدول الأوروبية، حتى أصبحن حسب ميشال بيرالدي[28] "ناشطات الإستيراد"، بوصفه لتوجه الجزائريات نحو تركيا وإنخراطها بهذه المهنة التجارية.

يعد إختيار النساء للتنقل ذهابا و إيابا هدفا أساسيا ليس سوى لتلبية الحاجات الإقتصادية، فالنساء اللاتي يشاركن في ذلك ينتمين إلى أوساط إجتماعية وإقتصادية مختلفة، كما تشكل ممارسة التجارة الدولية المتنقلة كمشروع أسري للرقي الإجتماعي. إن هذا الحراك يمنح لتلك النساء إستقلالية أكبر ووسيلة لإعادة مكانتهن والعلاقات الواسعة التي تسمح بجني فائدة كبيرة من هذا التنقل.

تعرضت كل من فيرونيك ماناري وكامي شمول[29] للهجرة النسوية المغاربية بدراستهن، حيث تعتبر حركة التنقل (mobilité) التي يمكن أن تعني في الوقت نفسه تطور تموقع النساء بالمحيط المحلي إلى الدولي للأفراد، وتغيير وضعياتهم في السلم الإجتماعي. وإن الحراك التجاري الدولي يخلق تحولات عميقة

---

[27] Le rapport intitulé « Balayée sous le tapis: abus contre les travailleurs domestiques partout dans le monde» synthétise les recherches conduites par HRW depuis 2001 sur les abus commis contre les femmes et les enfants domestiques.

[28] Peraldi Michel, *Routes Algériennes*, in Anteby Lisa, Berthomière William, Sheffer Gabrie, Éds 2000 ans de Diasporas, Presses Universitaires de Rennes, 2005, p 133.

[29] فيرونيك ماناري ، كامي شمول ، "تجارة المرأة وجوه جديدة للحركية المغاربية في الفضاء الأورومتوسطي"، ترجمة منتهى قبسي ، **مجلة النقد** ، العدد 28 ، 2010 ، ص 41.

في وضعية المرأة، مما يخلق إعادة تعريف للوضعية الإجتماعية لهن و بالفضاءات العامة والخاصة، و كذا في الحيز الإنتاجي (إعادة تصور العلاقات النوع ، مسار الترقية الإجتماعية).

تشخص هذه الدراسة وضعية الجزائريات ودوافع ممارسة هذا النشاط التجاري المتنقل والمعروف بالبزنسة أو تجارة الشنطة في الوسط الإجتماعي، فمسار تلك النساء الجزئريات الممارسات للتجارة غير الشرعية يتميز بمسار للترقية والإدماج الإجتماعي المتقطع، ووضعية مهمشة خارج المعايير الإجتماعية، وغياب الحماية العائلية والقانونية، الصعوبات الإقتصادية التي يكون مصدرها في الغالب تكاليف عائلية ثقيلة تتحمل عبئها لوحدها. فهن ما يمكن تسميته بالهرم الإجتماعي "*خارج التصنيف*"[30] ، مهمشات خارج الأطر التي يعترف بها المجتمع. فيعلوهن العار والذل و الإهانة، فيصبح الإنخراط في النشاط الإقتصادي حلا لتدهور أحوالهم المعيشية و الحصول على مرتبة اجتماعية ذات قيمة.

5.هشاشة العمل النسوي للمهاجرة الجزائرية- حالات الدراسة :

حسب تقرير الحكومة الإسبانية[31] الذي يتعلق بعمل المرأة كمهاجرة بإسبانيا وتعرض إنخراط النسوة لميادين مهنية التي يحتمل عمل المهاجرة بها، العمل البيتي، خدمات التنظيف في الفنادق، الإدارات، المهن الحرة، لا سيما الدعارة وهذا إعتمدا على إحصائيات رسمية للشرطة الإسبانية تتعلق بـ 150.000ألف إمرأة مهاجرة التي تمارس الدعارة و التي يقدر أكثر من 10 % من المهاجرات المغربيات. ويؤكد هذا التقرير على إجبارية المغاربيات على العمل في هذا المجال، و في أماكن مختلفة، كالفنادق ، الشوارع.

تقدر مدة العمل اليومي بـ 14 ساعة وفي بعض الحالات تتجاوز هذا المقدار، وبأجر أقل بـ 76 % من العمالة الإسبانية، فيصف بعض الملاحظين الحقوقيين هذه الوضعية بـ "*العبودية الحديثة*"، إذ مجمل هذه الأعمال تستغل بشكل غير قانوني مجهود المهاجرات، وتتعرض أكثر فأكثر إلى عنصرية مباشرة بسبب عرقها أو دينها أو لون بشرتها.

نستنتج من هذا التقرير أن وضعية المهاجرة ببلدان المغرب العربي يضعها بمكانة هشة، لكونها امرأة وتزداد درجة هذه الهشاشة بسبب الوضعية غير القانونية لتواجدها بدون وثائق ببلد الهجرة، مما يؤدي إلى صعوبة إيجاد عمل، ويجبرها على العمل بالقطاعات الخدماتية بشكل غير رسمي، وإستغلال المستخدمين هذه الوضعية لصالحهم.

---

[30] مرجع سابق، ص 52.

[31] El Azizi Abdellatif, émigration clandestine, le calvaire des harragates, Telquel online, édition spéciale 8 mars, n°= 166, du 5 au 11 mars 2005.

خلال دراستنا لاحظنا أن الوضعية المالية للمهاجرات، لم تكن جيدة أو حتى عادية.إذ عند إلتقائنا بوهيبة[32] بأليكانت (إسبانيا) كانت في وضعية لا تحسد عليها حيث تلقت إتصالا يعلمها بحجز بضاعتها التي كانت مخصصة للتجارة الدولية، يعني بيعها بمحلات الملابس ببلد الأصل، والتي قدرها 1000 أوروا، ومن الصعب تعويض هذه الخسارة المالية في هذه الظروف.

" رَانِي نَتْسَلَفْ دْرَاهَم بَاشْ نْعِيشْ، وَخَطْرَاتْ نْعَاوْنْ النَاسْ لِي مَيَّعَرْفُوشْ الإِسْبَانِيّة مْلِيحْ نَكْتَبَلْهُمْ الرَّسَائِل الإِدَارِيَّة وُنْدِيرْلْهُم الإِجْرَاءَاتْ فِي لْبَلَدِيَّة وْيّخَلْصُونِي، هَكَا رَانِي نْسَّلَكْ فِي حْيَاتِي، بَصَّحْ حَتَى لْخَدْمَا رَاهِي قْلِيلَة، وْلَادْ سْبَانْيَا وْمَالْقَاوْشْ ."

لم تسلم فطيمة[33] هي الأخرى من تقهقر وضعيتها، رغم عملها كمنظفة بمركز إيواء الشباب بأكس بروفانس(فرنسا)، فصرحت بضعف أجرها أمام التكاليف العديدة (فاتورة الكهرباء والغاز- المياه، الضرائب، إيجار المنزل ...) التي أثقلت كاهلها، حتى أنها لم تستطع تسديد ضريبة السكن التي تفوق بكثير راتبها، فهي مستاءة إلى درجة إنهيارها أمامنا، وبكائها خوفا لإحتمال طردها من مسكنها في حالة عدم التسديد .

" غَادِي يِطَرْدُونِي مَن دَارِي، مْنِينْ نْجِيبْ الدْرَاهم (1000أورو) بَاشْ نْخَلَّصْ قَاعْ هَادُوا دْرَاهَمْ، بَزَافْ، فِي ْالجَزَايِرْ يَشْكُوا بَصَحْ رَاهُمْ سَاكْنِينْ بَاطَلْ وْ يَاكْلُوا بَاطَلْ، مَا شِي كِيفْنَا"

وحتى هوارية[34] فهي لم تستطع إيجاد عمل رسمي لكي تسوي وضعيتها القانونية. فالمكوث بأليكانت كان بسبب العلاقات التي استطاعت ربطها مع الجالية الجزائرية المقيمة بإسبانيا، فحاليا هي تقيم مع مهاجرة أخرى (أقدم منها بالخبرة)، للتعرف على المحيط الاجتماعي الجديد و أيضا عن طريقها أقامت روابط إجتماعية مع بعض المهاجرين، واستطاعت أن تقدم لهم خدمات، كالحلاقة، والتجميل مقابل مبلغ رمزي (من 5 إلى 10 أورو) ، هكذا تحاول توفير مبلغا ماليا لمصاريفها و نصيب منه ترسله إلى أسرتها في بلد الأصل.

"مْزِيَّا عَنْدِي حَرْفَا فَلْيَّدْ رَانِي نَخْدَم بِهَا، وْ رَانِي نْسَلَكْ بِهَا رُوحِي ، هْنَا كُومَاتَخْدَمْشْ حَتَا وَاحَدْ مَا يَعْطِيكْ دْرَاهَمْ وْلاَ يَصَدَّقْ عْلِيكْ ".

[32] وهيبة، 32 سنة، جامعية، مطلقة، لديها 3 أطفال، مقيمة بأليكانت- إسبانيا منذ 2010.

[33] فطيمة، 42 سنة، مستوى ابتدائي، متزوجة، لديها طفلين، مقيمة بمرسيليا –فرنسا منذ 2005.

[34] هوارية، 40 سنة، مستوى ثانوي، عزباء، مقيمة بأليكانت- إسبانيا منذ 2012.

أشارة فتيحة[35] إلى صعوبة الحصول على تكوين جامعي في فرنسا، إذ تكاليف تسديد تأمينات الدراسة تفوق خمسة آلاف أورو، فقد أرغمتها هذه الوضعية على العمل كمربية لأبناء أختها، لفترة سنتين، ثم تزوجت بسبب الوضعية الغير نظامية لإقامتها، فاعتبرته الحل الوحيد لوضعيتها، وحتى هي متزوجة إستمرت برعاية أطفال الجالية الجزائرية بفرنسا، فالكثيرات من النساء العاملات من بلدان المغرب العربي تفضل أن تجلب إحدى النساء من جاليتها (جزائرية، تونسية، مغربية)، وهذا لنقل مقومات الثقافية الأصلية (اللغة، التعاليم الدينية، التقاليد والأعراف)، لكن بالمقابل يبقى هذا النوع من العمل بشكل غير رسمي من خلال تفقد كل حقوقها المهنية .

"بْغِيتْ نْكَمَل قْرَايْتِي فَلْجَامِعَة، بَصَحْ طَلْبُوا مَنِي دْرَاهَم بَزَافْ، مَاقْدَرْتَشْ نَدْفَعْهُم، كُنْتْ عِنْدْ خْتِي نْرَبِيلْهَا وْلَادْهَا، بَصَحْ كَانَتْ بَاغْيَتْنِي نْدِيرْ la résidance، كِي تْزَوُجْت دَرْتْهَا بَصَّحْ رَانِي بْقِيتْ نَخْدَمْ نَفْس لْخَدْمَا نْرَبِي فَوْلَادْ جَزَايْرِيَاتْ".

تشير الباحثة نسيمة موجود[36] أن وضعية المهاجرة ترتكز على العلاقات الإجتماعية، كالصداقة والحب، العلاقات المهنية والعائلية، أمام غياب تخطيط وبرامج التي تضعها الدول من أجل حصولهم على عمل وتحسين ظروف معيشتهم. في ظل هذه الوضعية تلجأ إلى خلق مصادر جديدة و بناء إستراتيجيات متعددة، نقسيمها إلى أربع أشكال :

- **الإقتصادية**: المهاجرة مرغمة على البحث عن المعاش المادي بالمجال العمل الأنثوي، غير الرسمي، غير المحمي، كخادمة بالبيوت، العمل بورشات صناعة الأحذية أو خياطة الملابس، التجارة الغير شرعية، العمل بالجنس (الدعارة).
- **القانونية** : إن عليهن التركيز على إحتمالات تسوية وضعيتهن القانونية، للحصول على حقوقها كمهاجرة شرعية أو مواطنة.
- **الإجتماعية** : تحويل الروابط الإجتماعية (صداقة، علاقة حميمية)، أو علاقة عمل إلى روابط التضامن. لمساعدة المهاجرة في إيجاد مسكن، الحصول على عمل، تسوية وضعيتها الإدارية، التداوي.

---

[35] فتيحة، 29 سنة، جامعية، عزباء، مقيمة بأكس بروفانس- فرنسا منذ 2011.

[36] Moujoud Nasima, Effet de la migration sur les rapports sociaux de sexe au de la des visions binaires, Femme, genre, migration et mondialisation, Les cahiers du CEDREF, n°=16, 2008, p 8.

- **الجمعيات** : تتضامن المؤسسات الخيرية نحو العمل في صالح المهاجرات، وهذه المبادرة تمنحهن فضاءا مهما للدعم والحصول على المعلومات مهمة، ومساعدات متعددة (إجتماعية، صحية، قانونية...) .

ما نلاحظه عبر النماذج التي تم عرضها بهذه الورقة، استمرار هشاشة النساء بعد هجرتهن، فوضعيتها الصعبة في بلد الأصلي تتواصل بمسار هجرتها بنفس الشكل ببلد الإستقبال، وفي بعض الحالات تتعرض إلى السجن بسبب وضعيتها الغير قانونية وغرامات مالية، والأكثر مأساة عند تعرض المهاجرة غير الشرعية للطرد من بلد الهجرة نحو بلدها الأصل . وهذا ما تعرضت له سامية[37] ، قد تم طردها من اسبانيا بسبب وضعية إقامتها الغير قانونية كـ"مهاجرة غير حاملة للوثائق"، فإرجاعها إلى البلد الأصلي زادها تدهورا وهشاشة، لأن تجربتها بالهجرة كانت موسومة بالفشل،فلم يبقى لديها حلول أخرى لتغيير مسار حياتها نحو الأحسن.

6. خاتمة :

أردنا عبر هذا المقال تسليط الضوء على زاوية مظلمة من ظاهرة هجرة العمالة النسوية من بلدان المغرب العربي والتي يتردد الكثير من الباحثين الخوض بدراستها لندرة المعلومات والإحصائيات الرسمية، والسبب الرئيسي هو انخراط تلك المهاجرات بالقطاع العمل الغير نظامي والتي تمتص العمالة الأجنبية بوجه الخصوص، ويشكل العمل الغير رسمي أهم ميزة حيث يجد المستخدمين مصدرا للربح وتفادي الأعباء الإدارية (كالتأمين الصحي، أو في حالة حوادث المهنية).

وفي ظل الأوضاع الراهنة لانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، تجد صفوف العمالة المهاجرة بالاقتصاد غير النظامي[38] نفسها أمام احتمال العدوى أو الجوع ، حيث إجراءات تجميد كل المهن وغلق المؤسسات والمصانع بسبب الحجر الصحي، أدى إلى تفاقم الحالة الاقتصادية التي تصل إلى فقر مقدح لهذه الفئة الهشة. في نفس السياق صدر عن المنظمة العمل الدولية أن تدابير الإغلاق تنذر بزيادة مستويات الفقر النسبي بين العاملين في الاقتصاد غير المنظم، من بين هذه البلدان الحاوية على أكبر الاقتصاد غير المنظم والتي طبقت عمليات إغلاق كاملة تعاني أكثر من غيرها من عواقب الوباء. وتتراوح

[37] سامية، 30 سنة، مستوى دراسي متوسط، مطلقة، لديها طفل، تم طردها من أليكانت –اسبانيا بعد القبض عليها من طرف شرطة الحدود كمهاجرة غير شرعية.

[38] البالغ عددهم ملياري عامل حسب منظمة العمل الدولية.

نسبة العاملين في الاقتصاد غير المنظم المتأثرين كثيراً بالإغلاق من 89 % في أمريكا اللاتينية والدول العربية إلى 83 % في أفريقيا، و73 % في آسيا والمحيط الهادئ، و64 %في أوروبا وآسيا الوسطى، ويشمل ذلك العاملين في خدمات الإقامة والأغذية، والتصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة[39].

القدر يظرب النسوة مرة أخرى، حيث تصرح منظمة العمل الدولية عبر مقطع فيديو [40] الحالة المأساوية التي وقعت بها تلك الفئة تحت وطأة وباء كوفيد-19. فهي الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية، إذ وجدت نفسها بالصف الأول لمواجهته بسبب عملها بالقطاع غير النظامي، فبالنسبة للعمالة المهاجرة النسوية فقدان الدخل يعني لا طعام، ولا أمن ولا مستقبل.

إثر هذا تتحطم أحلام ومشاريع الكثير من المهاجرات جراء ما تعيشه من هشاشة وانحطاط مكانتها، وأمام خيار الوحيد لانضمامها للعمل غير الرسمي للقطاعات الأقل أجرا. مما يحطم الفكرة السائدة ببلدان الأصل (المغرب العربي)، أن الهجرة نحو الدول المتقدمة هي مرادف للنجاح، الربح السريع، وحياة أفضل.

قائمة المصادروالمراجع:

1- صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية: الأبستمولوجيا – الأنطولوجيا – الأكسيولوجيا، دار الرواد للطباعة والتوزيع المحدودة، بغداد، 2006، ص 279.

هاشم نعمة فياض، إفريقيا : دراسة في حركات الهجرة السكانية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ليبيا ، 1992، ص 109.

2-Ville, J. L. ,Etude migration féminine entre lespays MEDA et l'UE, projet regional EUROMED MIGRATION II, 2012, p174.

3- كيم صبيحة، مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري، دراسة سوسيولوجية عن الحراقات، *رسالة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، غير منشورة*، جامعة وهران2، الجزائر، ماي-2014.

[39] International Labour Organization, COVID-19 crisis and the informal economy, Immediate responses and policy challenges, May 2020, consulté le 10/06/2020.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/briefingnote/wcms_743623.pdf

[40] https://www.facebook.com/iloarabstates/videos/243798436954499/,consulté le 10/06/2020.

4- Hania Zlotnik ,The Global Dimensions of Female Migration, March 1, 2003,consulted at 03/06/2020. http://www.migrationpolicy.org/article/global-dimensions-female-migration

5- United Nations, Department of Economic and Social AFFAIRS (DESA), Population Division, Trends in International Migration stock, 2013 revision, united nations database (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013).

6- السكان اليهود في البلدان العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها.

7- لاسي ويليام سوينغ، و ريم خلف. (2015). تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 : الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. لبنان: الأمم المتحدة الإسكو، المنظمة العالمية للهجرة، ص53.

8- Benería, Lourdes, The crisis of care, international migration, and public policy, feminist economics, July 2008, n°14 (3), p 15.

9- Sassen, Saskia. "Restructuration économique mondiale et femmes migrantes : nouveaux espaces stratégiques de transformation des rapports et identités de genre", in Christine Verschuur et Fenneke Reysoo, Genre, nouvelle division internationale du travail et migrations, Cahiers Genre et Développement, n°5, Genève, Paris : EFI/AFED, L'Harmattan, 2005, p107.

10- نوال السعداوي، تأملات في السياسة والمرأة ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع _ مصر، 2015، ص 82.

11- Sayad Abdelmalek, *La double absence, des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*, Éditions du Seuil, 1999, p 96.

12-Merckling Odile, *Emploi, migration et genre des années 1950 au années 1990*, l'Harmattan, Paris, 2003, p 26.

13- Ville, J. L., op cit, p176-75.

14-Merckling Odile, Femmes de l'immigration dans le travail précaire, L'harmattan, Paris, 2011, p 46.

15- Bakalti, Souad, Femmes méditerranéennes dans les migrations internationales : le cas de la France, in : CHAREF, Mohamed (coordonné par) 'Les migrations au féminin'. Agadir, Sud Contact 2002, p42 .

16- Sabah Chaïb, Femmes, migration et marché du travail en France , *Les cahiers du CEDREF*, 2004, n° 12 , p 231.

17- Merckling Odile, 2011, op cit, p 61.

18-Merckling Odile,2011, op cit, p 78-79.

19- تحصر تلك الأعمال في الطيابات (الطباخات)، دلالات (البائعات في البيوت)، الغسالات (الأموات)، القابلات (الولادات في البيوت)، النقفات (المسؤولة في تنظيم الأعراس و الإحتفالات)، الطيابة (الحمام).

20- Bouklia-Hassane rafik, , « La féminisation de l'immigration d'origine Algérienne : un état de lieux », **CARIM**, 2011/20, p 16.

21- Ville, J. L., op cit, p182.

22- Le rapport intitulé « Balayée sous le tapis: abus contre les travailleurs domestiques partout dans le monde» synthétise les recherches conduites par HRW depuis 2001 sur les abus commis contre les femmes et les enfants domestiques.

23- Peraldi Michel, *Routes Algériennes*, in Anteby Lisa, Berthomière William, Sheffer Gabrie, Éds 2000 ans de Diasporas, Presses Universitaires de Rennes, 2005, p 133.

24- فيرونيك مانري ، كامي شمول ، "تجارة المرأة وجوه جديدة للحركية المغاربية في الفضاء الأورومتوسطي"، ترجمة منتهى قبسي ، **مجلة النقد** ، العدد 28 ، 2010 ، ص 41.

25-El Azizi Abdellatif, émigration clandestine, le calvaire des harragates, Telquel online, édition spéciale 8 mars, n°= 166, du 5 au 11 mars 2005.

26-Moujoud Nasima, Effet de la migration sur les rapports sociaux de sexe au de la des visions binaires, Femme, genre, migration et mondialisation, Les cahiers du CEDREF, n°=16, 2008, p 8.

27- International Labour Organization, COVID-19 crisis and the informal economy, Immediate responses and policy challenges, May 2020, consulté le 10/06/2020.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/briefingnote/wcms_743623.pdf

28- https://www.facebook.com/iloarabstates/videos/243798436954499/,consulté le 10/06/2020.